

# خارج الفقہ

١ ٢٠٠٧-١-١٤٠١ القول فی تروک الإحرام

دراسات الاستاذ:  
مهدي الهادي الطهراني

## السابع عشر - تغطية الرجل رأسه بكل ما يغطيه

- السابع عشر - تغطية الرجل رأسه\* بكل ما يغطيه حتى الحشيش و الحناء و الطين و نحوها على الأحوط فيها\*\*، بل الأحوط أن لا يضع على رأسه شيء يغطي به رأسه، و في حكم الرأس بعضه، و الأذن من الرأس ظاهرا فلا يجوز تغطيته، و يستثنى من الحكم عصام القربة و عصابة الرأس للصداع.

- \* بما هو المتعارف منه و هو السُّتر بالمعتاد كالقنسوة أو الخمار.
- \*\* هذا الإحتياط مستحب و كذا ما بعده

## ارتماس المحرم فى الماء

- مسألة ٣١ لا يجوز ارتماسه فى الماء و لا غيره من المائعات\*، بل لا يجوز\*\* ارتماس بعض رأسه حتى أذنه فيما يغطيه، و لا يجوز تغطية رأسه عند النوم\*\*\*، فلو فعل غفلةً أو نسياناً أزاله فوراً، و يستحب التلبية حينئذ بل هى الأحوط، نعم لا بأس بوضع الرأس عند النوم على المخدة و نحوها، و لا بأس بتغطية وجهه مطلقاً.
- \* حرمة الإرتماس فى غير الماء مبنى على الإحتياط.
- \*\* بل يجوز على الأقوى.
- \*\*\* بما هو المتعارف منه و هو السّتر بالمعتاد كالقنسوة أو الخمار.

## كفارة تغطية الرأس

• مسألة ٣٢ كفارة تغطية الرأس بأى نحو شاء\*، والأحوط\*\* ذلك فى تغطية بعضه، والأحوط تكررها فى تكرر التغطية و إن لا يبعد عدم وجوبه حتى إذا تخللت الكفارة، و إن كان الاحتياط مطلوباً فيه جداً.

- \* كفارة تغطية الرأس بما هو المتعارف منه و هو السّتر بالمعتاد كالقلنسوة أو الخمار إطفام مسكين فى يده و الأحوط شاء.
- \*\* مستحباً إلا إذا صدق تغطية الرأس على تغطية بعض الرأس بما هو المتعارف منه.

تغطية الرجل رأسه غفلةً أو سهواً أو نسياناً أو اضطراراً

- مسألة ٣٣ تجب الكفارة إذا خالف عن علم و عمد، فلا تجب على الجاهل بالحكم و لا على الغافل و الساهي و الناسي\*.

- \* بل فلا في موارد جوازه كالإضطرار.

الثامن عشر- تغطية المرأة وجهها بنقاب و برقع و نحوهما

• الثامن عشر- تغطية المرأة وجهها بنقاب و برقع و نحوهما \* حتى المروحة\*\* و الأحوط\*\*\* عدم التغطية بما لا يتعارف كالحشيش و الطين، و بعض الوجه في حكم تمامه\*\*\*\*، نعم يجوز وضع يديها على وجهها، و لا مانع من وضعه على المخدة و نحوها للنوم.

• \* مما هو متعارف للحجاب في النساء.

• \*\* هذا مبني على الإحتياط أو كونها متعارفة للحجاب في النساء.

• \*\*\* مستحباً

• \*\*\*\* لو صدق عليها الحجاب المتعارف للنساء.

• مسألة ٣٤ يجب ستر الرأس عليها  
للصلاة و وجب ستر مقدار من  
أطراف الوجه مقدمة، لكن إذا فرغت  
من الصلاة يجب رفعه عن وجهها  
فوراً.

## وجوب الستر مقدمة

- بل يجب عليها كشف بعض الرأس مقدمه لكشف الوجه، كما يجب على الرجل كشف بعض الوجه مقدمة للرأس.



## وجوب الستر مقدمة

• نعم لو تعارض ذلك في المرأة في الصلاة ففي المنتهى و التذكرة و الدروس قدمت ستر الرأس لا لما في المدارك من التمسك بالعمومات المتضمنة لوجوب ستره السالمة عما يصلح للتخصيص، ضرورة إمكان معارضته بمثله، بل لترجيحه بما قيل من ان الستر أحوط من الكشف لكونها عورة، و لأن المقصود إظهار شعار الإحرام بكشف الوجه بما تسمى به مكشوفة الوجه، و هو حاصل مع ستر جزء يسير منه،

## وجوب الستر مقدمة

- و ان أمكن المناقشة فيه أيضا بتعارض الاحتياط بالنسبة إلى الصلاة و الإحرام، و كونها عورة في النظر لا مدخلية له في ذلك، و كما يصدق أنها مكشوفة الوجه مع ستر الجزء اليسير منه يصدق أنها مستورة الرأس مع كشف الجزء اليسير منه، فالمتجه حينئذ التخيير ان لم ترجح الصلاة بكونها أهم و أسبق حقا و نحو ذلك،

## وجوب الستر مقدمة

• نعم قد يقال إذا جاز السدل و خصوصاً إلى الفم أو الذقن أو النحر فلا تعارض إلا مع وجوب المجافاة، فإنه يتعسر الجمع حينئذ في السجود، لكن يمكن فرض المسألة في حال تعذر السدل، فالإشكال حينئذ بحاله.

## وجوب الستر مقدمة

- أقول بعد ملاحظة ان **هذه المسألة مبتنية على حرمة تغطية بعض الوجه** أيضا أي بعض كان كالكل و بعد ملاحظة انه لا تضاد بين الصلاة و الإحرام كالتضاد المتحقق بين الصلاة و الإزالة في المثال المعروف في مسألة أن الأمر بالشئ هل يقتضى النهى عن ضده، التي هي معروفة في علم الأصول ضرورة انه لا يرى تضاد بين الصلاة و الإحرام بوجه بل لا مانع من الجمع بين رعاية التكليفين أصلا

## وجوب الستر مقدمة

- بل التعارض إنما هو بين رعاية الحكم التحريمي المتعلق بالمحرمة و هي حرمة التغطية و رعاية الوجوب الشرطي المتعلق بستر الرأس، من جهة ان تحقق العلم بثبوت الشرط يقتضى ستر جزء من الوجه أيضا من باب وجوب المقدمة العلمية و العلم بعدم تغطية بعض الوجه أيضا يتوقف بكشف جزء و لو يسير من الرأس، و لا يتحقق الجمع بين الأمرين

## وجوب الستر مقدمة

• و ان كان يمكن ان يقال بان وجوب المقدمة العلمية انما هو بالإضافة إلى الستر الذي هو واجب شرطي و اما بالإضافة إلى التغطية فحيث يكون الحكم المتعلق بها هي الحرمة فلا حاجة الى إحراز عدم تحقق متعلقها بل يكفي عدم إحراز تحقق المتعلق كما لا يخفى إلا أن يقال بان الحكم الثابت في المقام أيضا هو الوجوب و متعلقه هو الاسفار عن الوجه كما وقع التعبير به في الشرائع و عليه فتجب مقدمته العلمية أيضا.

## وجوب الستر مقدمة

• نقول لا مجال لترجيح الصلاة باعتبار كونها أهمّ فإن الأهمية إنّما تكون متحققة في أصل الصلاة و لا دليل على أهمية رعاية شرطها و الوجوب الشرطي المتعلق به على الحرمة الإحرامية الثابتة عليها.

• بل ترجيح الصلاة و رعاية شرطها إنّما يستفاد من وجهين:

## وجوب الستر مقدمة

• **أحدهما:** استمرار سيرة المتشرعة من النساء المحرمات المتصلة بزمان الأئمة عليهم السلام على رعاية الستر الصلواتي في حال الإحرام بعين رعايته في غير هذه الحالة و لا فرق عندهن عملاً بين الصلاة في الحالتين و هي شاهدة على تقدم الستر الصلواتي و كونه مرتكزا لديهن.



## وجوب الستر مقدمة

- **ثانيهما:** انه حيث تكون هذه المسألة من المسائل المبتلى بها في الحج و العمرة و العمرة المفردة لا تكون مقيدة بوقت خاص بل مشروعة في جميع الشهور فلو كان الستر الصلّاتي متأخرا في حال الإحرام عن التغطية المحرّمة لكان اللّازم صدور البيان من قبل الأئمة عليهم السلام في هذا المجال و لو صدر لبان بلحاظ شدة الابتلاء التي أشير إليها.

## وجوب الستر مقدمة

- و مما ذكرنا يظهر انه لا وجه للتعبير بالجواز كما في كلام بعض الاعلام قدس سرهم بل الظاهر هو التعيين و الوجوب كما في المتن تبعا لمن عرفت من الفقهاء في كلام صاحب الجواهر قدس سره.

## وجوب الستر مقدمة

- لكن لا بدّ من الاقتصار على حال الصلاة و الالتزام بأنه إذا فرغت منها يجب عليها فوراً إزالة الغطاء و رفعها عن وجهها لأنه لا وجه لجواز البقاء على هذه الحالة بعد الفراغ عن الصلاة كما لا يخفى.